

تلخيص الاشرى في حكم الطلاق بالامراء

احمد بن حنبل الميمني



٢١٦٥

تلخيص الاحرا في حكم تعليق الطلاق بالابراء ،

ت . ح

تأليف ابن حجر الهيتمي ، احمد بن محمد -  
٩٧٤ هـ . بخط ابوالفتوح احمد حفيد ابراهيم  
ابن حسن الكردي ، الفلاني سنة ١١٣١ هـ .

١٤٨٥

١٠ ق ١٩ س ٢١ × ٥ ر ٣ سم

نسخة حسنة ، خطها نسخ حسن .

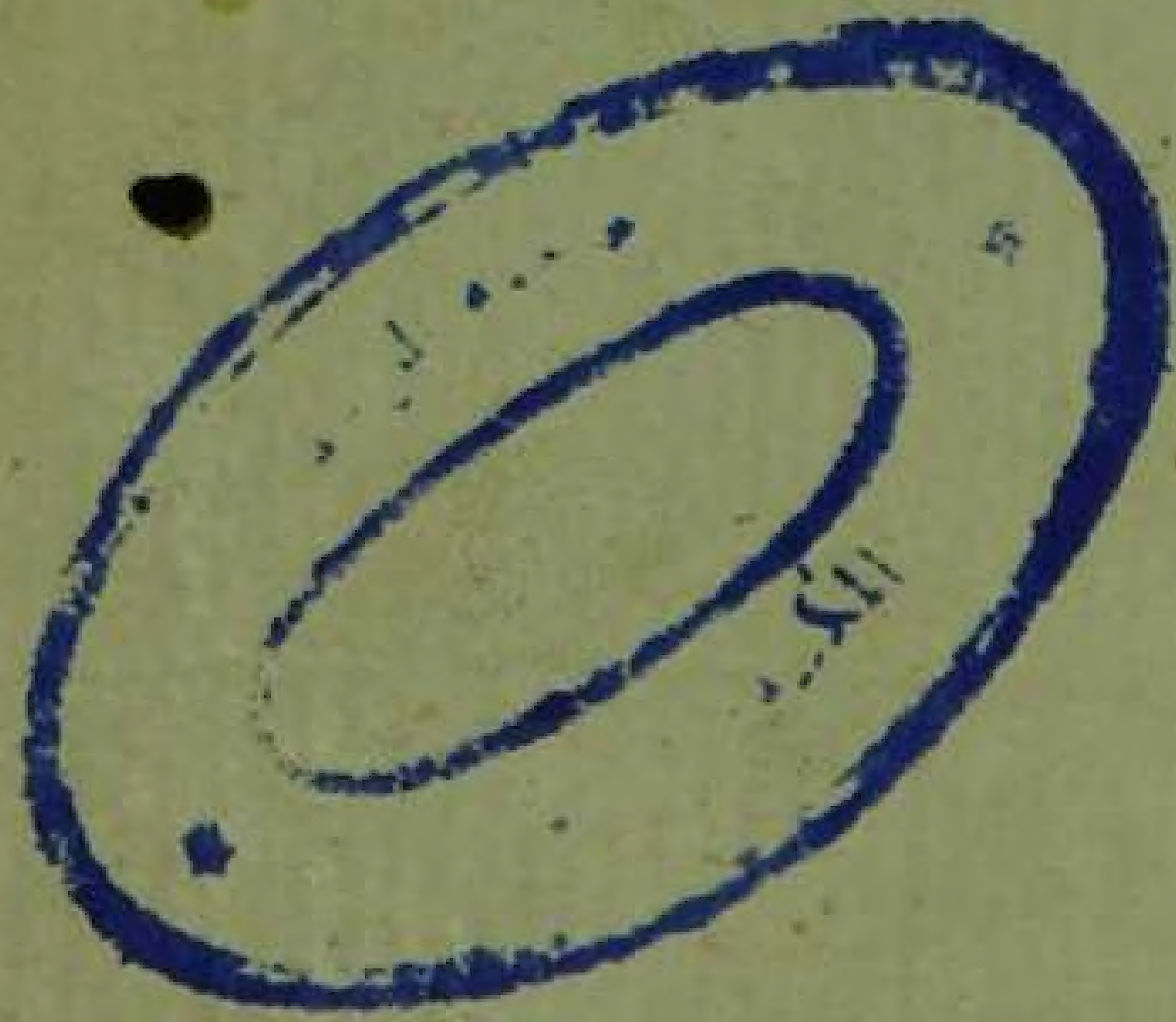
الاعلام : ١ : ٢٢٣ البدر الطالع : ١ : ٩٠  
١ - الاحوال الشخصية ، الفقه الاسلامي واصوله .  
أ - المؤلف . ب - الناسخ . ج - تاريخ النسخ .



كتبه العبد المذنب  
محمد بن محمد  
بدرجته  
مكتب  
السفوف  
عنفه

٨١٦٠٦  
١٢٩٩١٦١٢

مكتبة محمد بن عبد الله  
اسم الكتاب: تاريخ  
اسم المؤلف: ابن حجر  
تأليفه: ١١٣١  
عدد الأوراق: ١٢٨٠  
ملاحظات: فقه شافعي





هذه كتب الفقه الاله عز  
محمد ابو الحسن بن المرحوم  
السيد احمد ابو الفتوح  
الكليني المدي  
عفا الله  
عنهما  
امين

أم لا الشبهة نفس الموضع في المدينة المنورة في قوله عن رجل خاص من زوجة فقال الله  
 في قوله له أنت بري من الحق والمستحق وما يكون للنساء على الرجال فقال شاهدان حب الشبهة الثالثة  
 في أم لا قبل تطلق بهذه العبارة أم لا وإذا لم تطلق ومضت مدة بعد القول المذكور قبل أن ينفق نفقة  
 على من الزمن أم لا أجاب بقوله يقع الطلاق بالعبارة المذكورة على الوجه المشهور  
 العامة أبد يستعملونها بخلاف ما حكى برأها تكون طلاقا أما المدة الماضية حيث يمكن فرضها  
 في نفقة عن تقاضاؤها فلا لزوم لها

تلخيص الأحكام في حكم تعليق الطلاق بالبراءة وفي فتاوى الشيخ عبد الرحمن  
 تاليف الإمام العالم العلامة العلامة في المذهب المأثور ما نصه  
 شيخ الإسلام الشهاب أحمد بن محمد بن حنبل بن إسماعيل بن زيد بن هاشم بن عبد  
 ابن جحر الهيثمي رحمه الله تعالى في قوله المراجعة البراءة من المهر ونفقة العدة  
 ونفعها في البراءة من المهر ونفقة العدة معاً من أحدهما  
 من ربه ما لا يقع واحد منهما فأجبت  
 أم لا يقع واحد منهما فأجبت  
 نعم الطلاق المعلق بذلك وبوقوع البراءة من المهر فقط ووافقت  
 على ذلك بعض خفية العصور وتوفي في ذكر بعض محققات  
 شيخنا المحرم علي بن جابر بن زهير في الفتاوى المصنوعة  
 يبقى لوقوع الطلاق صحة البراءة من المهر ونفقة العدة وأما  
 قط الخلع والمباراة كالحق كالأحد من الزوجين على الآخر ما يتعلق بالنكاح وقول  
 العبرة وأما نفقة العدة فأما تسقط بالتسمية انتهى فقلت له إن ذكره محرم  
 من فيه فطلب من البيان والتبيين فاجبت سؤالي خشية من الانحطاط في سبيل  
 فكملة ومهدت قبل الخوض في ذلك مقدماً على أن المعلق بشيئين يثنى بالتقاء  
 هما الحالة ونفقة العدة أما جرت بالطلاق يوم ما في البراءة عن المهر ونفقة  
 الف به كذلك إذا تقدر هذا فلا يقع الطلاق المعلق بصحة البراءة عن المهر ونفقة  
 العدة لا تتقاء المعلق عليه بالتقاء جزء وهو صحة البراءة عن نفقة العدة لا في حال  
 يقع معدومة وقد علمت بطلان البراءة عن المهر ونفقة العدة ولا تغتار بالعبارة المذكورة في باب الخلع ولا  
 أنه متراجها لأن المراد من المباركة المذكورة هنا نوع من الخلع وهو خلع بلفظ المباركة  
 قال الحدادي وشارح الجمع لم يرد غيرهما أن يقول الرجل امرأة براءة من النكاح الذي  
 يملكها كذا فتقبل المرأة ذلك في مجلسها فيقع الخلع ما ذكره في هذا المال المباركة عليه  
 ذلك عن المهر ونفقة العدة أيضاً سقطت تبعاً له إذا علمت هذا ظهر ذلك ما نحن فيه  
 من ذلك في غيره وأما هو تعليق محض ولا يقع الطلاق المعلق به لبطلان المعلق عليه وهو البراءة  
 المهر ونفقة العدة بطلان جزؤه وهو البراءة من النفقة إذ مراد الزوج بذلك صحة البراءة عن  
 المهر ونفقة العدة وقد علمت بطلانه بالنسبة والثاني فلا يقع والحالة هذه  
 في ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم وأنا أطلت الكلام في هذا المقام ليتضح به  
 بعض الإفهام ويظهر الفرق بين التعليق بالبراءة والمباراة وبطلان  
 والمباراة قال في البراءة اختلعت في نفسها ونفقة عدها حتى إن



**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله الواحد الأحد المنزه عن الشريك والزوجة والولد الجامع بين  
عباده والمفرق بينهم بقضاء وقدر لا ينفد فلا يجمع أثنان ولا يفتقر  
إلى سابق علم من الأزل فيظهر على وفقه في الأبد فسمي الله من عز  
جبار انفرد واشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له شهادة تكون  
سببا لنعيم السرمد واشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله وخير  
الذي هو من كل خاتم محمد وعلى له واصحابه الطاهرين المصطفى  
صلى الله عليه وآله وسلم منهم الصديق المؤيد اما بعد فاني نظرت في المحرم من الأراء  
كتاب سيدنا الشريف السهمودي المديحه الله تعالى اجزا اجزاه  
وافضل عليه وبل بواب الرحمة مشواه فوجدته كتابا مفيدا جامعاً لمقاصد  
تعليق الطلاق بالبرأكن وجدت فيه نظرا دقيقا يقصر عنه او يتعجب  
فيه كثيرون من الطلبة مثل ما اخترت ان اجمع مقاصده في تلخيص لطيف  
يجمع فيه المعتمد ولا يخرج على ما نقله من المتبعدين وان لم يكن عليه اعتماد  
وحذف تكرير ما فيه من الفتاوى اكتفيا بما جزم به اول المسئلة فان كان  
في بعض الفتاوى مخالفة للترجيح في المسئلة لم اعرج عليها وان كان فيها  
فرع معتمد ذكر فيها كونه في فرع مستقل في تلك المسئلة جعلت هذا التعليق  
على قسمين القسم الاول في ابتداء الزوج القدر وفيه خمس مسائل والثاني  
في ابتداء الزوجة وفيه مسلتان وسميت **التلخيص الاحكام في حكم**  
**تعليق الطلاق بالبراء القسم الاول وفيه خمس مسائل الاولى**

ان يبدأ

ان يبدأ الزوج فيقول الزوجة ان ابرأني فانت طالق فتبرئه من صدقها  
مثلا او تقول له ابرأني فقط **والحكم في هذه** انه ان اطلق الزوج  
قوله كما قد مناه ولم ينوشيا معينا من صداق او غيره واسلقت المرأة  
الجواب كذلك يقع الطلاق أصلا لعدم حصول الصفة المعلقة عليها وهي  
البرأ نقله الشرف العزفي في باب الضمان من ادب القضاء عن الأئوار  
وقتاوى القفال **ثم** لو اراد الزوج التعليق على مجرد تلفظها بالبراء  
وقع الطلاق رجعيًا وان اطلق الزوج القول ولم ينوشيا وقالت  
الزوجة ابرأني عن كذا ذكر شيئا معلوما عند حاصدا او غيره  
او نوت شيئا تعلمه من مالها في ذمتها او غممت البراءة مما عنده وهي تعالج  
معه دقع الطلاق لوجود الصفة المعلق عليها كما في فتاوى القاضي  
حسين ولا يكون باينا لانه يشترط للبينة في التعليقات علم الزوجين  
معا بما علق الطلاق على البراءة منه فلو نوى شيئا معينا ونوته الزوجة  
وتصادق على ذلك حكم بالبينة **فروع** لو قال ان ابرأني فانت طالق  
فقلت له ابرأني لم تعين شيئا فقال بعد طلقك وانت طالق وقع  
الطلاق رجعيًا لانه كلام مجزوم به كذا افق به الوي الحواشي **وقال**  
**الزركشي** ليتحذروا له **والتحقيق** انه ان كان يعلم ان الاول يقع وقع  
الثاني رجعيًا وان كان جاهلا فاقتمالات ثلثها لا يقع ويشهد له ما  
قالوه في المكاتب نوادي النجم الاخير وكان حراما ولم يعلم به السيد  
فقال اذهب فانت حرم يعتق دايدة السهمودي عما في فتاوى من الصلاح





ان رجلا طلق زوجته طلقة وجعته ثم جاء الى من يكتبها فقال له الكاتب  
وهو لا يعلم تقدم طلاق منه قال لها خالعك على ياتي صدقك بطلقة فقال  
لها ذلك وهو يريد الطلقة الاولى انما طلقة اخرى فلجاب بان الخلع  
باطل له مراجعتها في العدة والقول قوله ان الخلع وقع كذلك اما لو اقصر قوله  
الاو فقدم الكلام فيه من انه لا طلاق اصلا **ف** قال للسفينة  
ان ابرائيني فانت طالق فقالت ابرائيني ببيع الطلاق كما نقله الولي العراقي  
عن شيخه الجلال البلقيني قال وقد صرح به الخوارزمي في الكافي في آخر الخلع  
وليس لقوله للسفينة خالعك على الف فقالت قبلت حيث وقع رجعا  
لان ما نحن فيه تحليق فلا يقع الا بوجود الصفة خلافا لما توهمه  
بعض المشايخين مشيها لم يقله لها خالعك على الف قال الجلال البلقيني  
فلو قال للسفينة ان اعطيني الف فانت طالق فاعطتهم نطق على الارض  
من احتمال انه لم يحضر به الملك وليس كالأمة لان تذكرها ما هو المثل  
خلافا للسفينة **ف** قال لوقا الأمانة ابرائيني من صدقك  
فانت طالق فابرائنه فذلك يكون كالتعليق باعطاء ما فتيين ثم المثل او كالتعليق  
بابراء السفينة فلا يقع شيء لعدم حصول البراءة فيه نظرا لانواع في انه لو اراد  
ان ابرائيني ابرائيني انه لا يقع جزمنا بل لو قال ان اعطينيني اراد صحيحا  
ينبغي ان لا يقع ايضا ويحل قوله ان اعطينيني على ما اذا اطلق والاقرب  
ان لا يقع ايضا في التعليق على ابرائنه لعدم حصول الصفة المعلقة عليها  
ويفرق بين اعطائها هذه بانه لو وجد صورة الاعطاء فوقع الطلاق

فالت قبلت

لكن كثر في قوة بصرها علامة  
لديها صبا جنانا عن رسلان ق

سنة ثمان مائة ومائة  
وسبعمائة ومائة  
وسبعمائة ومائة  
الاسانيد

لذلك

لذلك لما تعلق على السيد الذي اعطته اياه افسدناه ورجعنا المثل  
**خاتمة** قال لها ابرائيني فانت طالق فقالت ابرائيني فانت طالق  
كناية في البراءة عند الولي العراقي كالخزالي وغيرهما والاصح انه صريح  
في البراءة كطلق الله صريح في الطلاق بخلاف باعك الله فكناية في البيع  
لكن هل يقع به هذا الطلاق المعلق على ابرائنه قال الولي العراقي لا يقع لعدم  
وجود الصفة لان التعليق على اللفظ خاصة ولم يوجد ولم يقع مقامه  
ما يودي معناه **واما المسئلة الثانية** وهو ان يقول  
الزوج ان ابرائيني من صدقك فانت طالق فان ابرائنه في مجلس التواجب  
وصرحت بصدقها او نوتته وهو ايمان الصدق وهي مطلقه التصرف  
شرعا وقع الطلاق باينما كان نقله الشيخان عن فتاوى القفال به جزم الامام  
في النهاية وبه اتفق القاضي ابو بكر الشاشي وابن الصبان والخزالي والولي العراقي  
والبلقيني قال ابن الاستاذ وان الرفعة انه الحق ومشي عليه الاذرع  
مشير الى انه الحق وكذا الزركشي وحكي غيره عن فتاوى القاضي حسين  
انه يقع رجعا لكن تعقب بان الذي في الفتاوى ليس فيه التصريح بانها فيه  
ان ابرائيني فقط وهذا ظاهر في وقوعه رجعا اذا لم ينو شيئا محينا  
ولم توافق المرأة عليه كما قدمناه في المسئلة الاولى **ف** قال  
ما قدمناه كله فيما اذا علم الزوجان بالبراءة منه فان لم يعلماه فلا طلاق اصلا  
وكذا لو علم الزوج فقط وان علمه وحدها وقع الطلاق رجعا كما قدمناه  
في المسئلة الاولى لوجود الصفة المعلقة عليها **اعلم** انه متى علق





الطلاق على البراء فلا يقع بالبراء المحمودة ولا يقال يقع بائنا ويرجع المثل  
كما قال الخليل على شيء لأن هذه الصيغة صيغة معاوضة فاذنمت  
الصيغة محمداً الخلع وإذا قصد العوض الجاهل فيه أو نحو ما رجعت المثل  
خلو الخلق فلا يقال فيه ذلك إلا في مسألة واحدة وهي ما إذا قال له أعطيتني  
عبدًا فانت طالق فانه يقع بأي عبد كان ويرجع مهر المثل وكالم التفرق  
فيه بصورة الأعراس عرفاً لا في الخلق على البراء فلا يقع بالبراء  
لانتفاء الصفة شرعاً وعرفاً ولا تغرباً وقع لصاحب التوار وغيره  
في هذه المسألة من قولهم بوقوعه بائنا مهر المثل لا يسير له على الخلع  
بالمجهول ومؤيدين له مسألة التعليق بالأعراس ولا يصح القياس للفرق  
بين التعليق بالبراء والتعليق بالأعراس **ف** لو قال الخليل  
على دينك فقلت قبلت في مجلس التواجب وقع بائنا بقبولها ان علمه وال  
فهر المثل لان الصيغة صيغة معاوضة لا تعليق فاعتبرت الجاهل  
في الوقوع ويرجع مهر المثل **ف** لو قال لها ان ابرأيتني من صداقك  
فانت طالق طلاق رجعية فبرأته وقع رجعيًا وان كانا عامين بالصداق  
فان التصريح بقوله رجعية نسخ التعليق عن شائبة المعاوضة فاشبه  
ما لو قال طلقك بالفرق أو الرجعة فيقع رجعيًا بقبولها ويلغى ذكر  
العوض واشترط الرجعة تنافياً فالخبر اذكر ما اذا اشترطنا في وقوع  
الطلاق رجعيًا قبلها لان اللفظ يقتضي القبول **ف** لو قال له ابرأيتني  
فانت طالق فبرأته من حقها عليه وهي تعلم منه مقدار وقوع الطلاق رجعيًا

ومعه

**و** **ف** لو قال لها ابرأيتني من جميع حقها وهي تعلم بعضه فقد كتبت  
البراء فيما علمته فقد وجد المعلق عليه لصديق مطلق البراءة عليه وهذا  
خلو ما لو قال ان ابرأيتني من صداقك مثلاً فبرأته وهي تعلم بعضه فلا يقع  
لان الطلاق معلق على شيء مخصوص ولم يوجد له فلا طلاق ما لو قال  
ان اكلت الرغيف فانت طالق فاكلت بعضه ويبرأ من البعض الذي علمته  
**ف** لو قال طلقتك ان ابرأيتني من صداقك وان ابرأيتني من صداقك  
طلقتك فبرأته براءة صحيحة طلقت في الأولى بائنا ولا يقع طلاق في الثانية  
الا ان نوي بقوله طلقتك يعني فانت طالق **ف** لو علق الطلاق  
بالبراء من الصداق او غيره فبرأته ثم ادعت الجاهل ما ابرأت منه فانت  
صديقتها الزوج فلا اشكال وان كذبها بانه بقوله لانه يدعي صحة البراءة  
التي علق عليها الطلاق هذا اما في به التلقيني وهذا لا نزاع فيه في الظاهر  
واما في الباطن فالامر مني على حقيقة الحال وهذا بالنسبة الى الطلاق واما بالنسبة  
الى المطالبة بالمال فان كانت مدعية الجاهل عند العقد مجبرة بان كانت صغيرة او كبر  
ولم يدل دليل على علمها بالمال فالقول قولها كذا في ادب القضا للسيد الغزي ونقله  
عنه السيد وهو ظاهر بالنسبة الى المال واما باعتبار الحكم عليه بعدم الطلاق  
فمحل نظر اذ ارجع وصديقتها ولا نزاع في انه يدعي **ف** لو ابرأيتني  
ورثه عن ابيه ثم ادعى الجاهل فالقول قوله خلو ما لو علمه ثم ابرأته ثم ادعى الجاهل  
بالمبرأ منه فلا يقبل **ف** لو علق طلاقها على البراءة من صداقها  
فبرأته عاملين بالمعلق عليه فادعى ابرأتها تحتجره واقام بذكر بئنة



وحكم له الحكم به فقد كفيها عدم وقوع الطلاق لعدم صحة البراءة المعلق عليها  
**نعم** لو وجد من الزوج معارضة للأب وانما رغبة في البقاء والظهور  
 لتضمنه الاعتراض بالبينونة **خاتمة** **فهي ما سئلنا** **الأول**  
 لو قال الزوج ان ابنت فلان من دينك الذي عليه فانت طالق فبراته وقع  
 الطلاق رجعيًا لأنه ليس بخلع لأن شرط الخلع ان يعود دفع عوضه على الزوج  
 وليس كذلك الخ فيه وانما انتفع به الاجنبي وهذه نقلها الشيخان عن القفال  
**الثاني** ما قدمناه من اشتراط ابراهيم في مجلس التواجد ظاهر فيما  
 اذا كانت الصيغة ان ابراهيم واما لو قال ان ابنتي زوجتي من صدقهما فطلق  
 فلا يشترط الفور نظرًا الى انه معاوضة أو لا نظر الى التعليق المعتضد بعدم  
 خطابه له بانيه كلام **والحاصل الرابع منه** انما ان كانت حاضرة فاشترط  
 الفور وان كانت غائبة فاراد الزوج ان يعملها بعض الحاضرين او ارسل  
 اليها رسولًا فيستوفى برأها فورًا عند بلوغ الخبر فان اخرجت يقع الطلاق  
 اصلا نظرًا الى المعاوضة المقتضية للفورية ولا ينافيه ما في فتاوى  
 ابن الصلاح من انه لو قال اله وهما يتبين صدقك فانت طالق طلاق رجعي  
 فقالت في غير ذلك المجلس انك تطلق ولا يعتبر في هذا ما يعتبر في نظيره من الخلع  
 اي لانه صريح بقوله طلاق رجعي حيث صرح بذلك جردت المسئلة للتعلق  
 بالصفة ويبقى النظر في وقوع هذا الطلاق رجعيًا فان التعليق على هيئة القضا  
 لا ابراهمه فان نظر الى المعنى سلم الوقوع وان نظر الى اللفظ فقد صرح  
 ابي العزاق في قوله ان ابراهيم فقالت ابراهيم الله انه لا يقع كما تقدم نظيره فيه

**تنبيه** قد علمت ان الرابع ما قدمناه في المسئلة الثانية  
 من الخاتمة ونقل الناصري عن ابن عجل انه لا يشترط الفور لانه لا يشترط  
 منها جوابا لكن هل يكون رجعيًا على مقاليته او باينها كالمحتمل ونقل عن بعض  
 اهل اليمن انه رجعي **والتحقيق ان يقال** اذا اطلق وقع رجعيًا  
 وان خص شيئًا بالبراءة في اللفظ او النية وطابقته عليه وقع باينها وهذا  
 كله على قول ابن عجل رحمه الله والمعتد اشتراط الفور نظرًا الى المعاوضة  
**واما المسئلة الثالثة** **فهي** ان يقول الزوج  
 ان ابراهيم من صدقك ومن نفقة العدة او المتعة فخرجتكم ما لم يجز  
 في الحال فانت طالق فتقول ابراهيم من صدقك ومن نفقة العدة او ابراهيم  
 فلا يقع به طلاق لانه علقه بصفتين بالابراهيم عن الصدق وعن نفقة  
 العدة وهي غير واجبة فالبراءة عنها غير صحيحة فلا طلاق كما قال الخوارزمي  
 والقفال والسبكي والاذري والزرکشي وغيرهم وبه اتفق شيخنا الامام  
 البكوي ولا فوق في ذلك من ان يعلم عند التعليق ام لا **نعم** لو اراد اللفظ بالحكم  
 بالبراءة وقع رجعيًا وحيث قلنا لا يقع هل يبرأ الزوج من صدقها  
 لانها ابراهيم منه عالمة به ام لا لانها انما ابراهيم طامعة في الطلاق  
 ولم يقع قال السيد الذي يفهم من كلامهم من نظائره انه يبرأ وبه صرح  
 الازري ناقلًا عن بعض الفضلاء واقوه **نعم** لو قصدت جعل  
 البراءة عوضًا عن الطلاق لم يبرأ التضمن هذا التعليق شائبة المعاوضة  
**فزع** لو قال ان ابراهيم واخوت ما لدعي من الدين الى سنة



فانت طالق فقالت ابرأته أخرت ديني الى سنة وهي عاملة بما ابوات منه  
ينظر فان اراد بقوله وأخرت الدين تأخير ابيد به مؤجلاً لم يقع الطلاق  
لان حال شرعاً وان اراد بالتأخير الوضعي فقد وجدت الصفة فوقع الطلاق  
بأننا لان الصداق عوض معلوم لها وان اراد به التأخير بالفعل فلا يقع الطلاق  
الا بعد مضي السنة ويكون بائناً ان ابوات فوراً وان اطلقت فهل يقع في الحال  
ام بعد مضي السنة او لا يقع اصلاً الذي يقتضيه كلام الأذري انه لا يقع  
في الحال حيث قال الشبهة انه لا يكتفي بقولها أخرت لان المعلق عليه وجود التأخير  
لا تلتزمها به فلا تطلق تام بمضاهة لمطالبة والذي يقتضيه كلام ابن الصلاح  
انه يقع في الحال قال السيد وهو المتبادر الى الفهم **وفي فتاوى السراج البلقيني**  
ما يشهد له انه **مسألة** عن رجل اشهد على نفسه متى ارأته زوجته  
عن صداقها واقرت انها لا تستحق عليه كسوة ولا نفقة ولا حقاً من حقوق  
الزوجية وتبرعت بالانفاق على ابنتها منه فلانة سنة من غير رجوع كانت  
طالفاً **فاجاب** بانه يقع الطلاق بمجرد شهادتها على ذلك وظاهر  
هذا عند اطلاقه او ارادته الاشهاد بذلك فاذا اراد بالتبرع التزامها بذلك  
وانه يلزمها شرعاً فيبعد وقوعه كما تقدم قريباً **فرع** لو قال  
ان امه ليني حقة ثلاثة اشهر فانت طالق فان اراد التعليق على قولها  
أمه لانت او الرضى به وقع في الحال وان اراد التأخير والصبر فلا تطلق في الحال  
**فرع** لو قال الزوجته ان اخذت بنتك بكفالة سنتين فانت طالق  
فكانت اخذتها لم يقع حيث كانت مرادها التزام ذلك لان قولها اخذتها لا يبرأها

وان

وان اراد تلتزمها بذلك فلا اشكال ان اطلق فينبغي ان لا يقع ايضاً ولا يقا  
على مسئلة ان ابرأتي وأخرت دينك لوجود الفارق فان المتبادر هنا الكفالة  
المعلومة اي القيام بالسنة هذه المدة والمتبادر في مسئلة التأخير الرضى به  
**فرع** لها عليه صداق حال الفقة فقال ان قسّطت صدقك  
على عشرة اشهر مثلاً فانت طالق فقالت له قسّطته فان اراد التعليق  
على وجود التأخير منها المدة التي عينها وقع الطلاق رجعيّاً عند انقضاء تلك المدة  
من غير مطالبة كما قاله الأذري وان اراد التعليق على رضاها بذلك وتلفظها  
به وقع رجعيّاً ايضاً عند تلفظها ولا يتقسط الصداق وان اراد ان يصير  
الدين الحال مؤجلاً على وفق التقسيط الذي ذكره بحيث لا يجوز لها المطالبة قبل  
تلك المدة لم يقع اصلاً لانه تعليق على ما لا يمكن الا ببيان به **تنبيه**  
ما قدمناه من التفصيل في التقسيط والتأخير محله اذا كانت الصيغة تعليقاً  
فلو خبز فقال خالعتك على تقسيط صدقك او تأخير دينك فقالت قبلت وقع  
بائناً به المثل كما لو خالعتها على مروق او مخصوب وجوه مما لا يكون مالا  
ويمكن ما تمليك له فيفسد ويجب مهر المثل لان القاعدة ان الطلاق اذا بدا  
به الزوج فخر غير معلق وانما جاز الفساد من جهة الصيغة وما اشتملت  
عليه من عوض فانه يقع بائناً به المثل ومتى كان معلقاً لم يوجد شرطه  
لم يقع اصلاً **واما المسئلة الرابعة**  
**فرع** ان يقول الزوج ان ابرأتي من صداقك لم يكن لها عليه في نفس الامر  
صداق لتقدم اداها او اجراء او حواله عليه فلفظت بالبرائة لم يقع الطلاق



لعدم حصول الصفة الا ان يريد التعليق على التلفظ فيقع رجعيًا هذا هو المختار  
ولا ينافيه ما في أصل الروضة عن فتاوى البغوي انه على وجهين فيما لو اختلفت  
بنفسها على بقية الصداق في العاهلية ولم يكن في لها عليه شيء من التبرير  
ورجح انما يتبين لان الصورة قد لا تحل في هذا اما ما كان فيه فالصيغة صيغة  
تعليق ولا طلاق قبل وجود الصفة واذ لم يكن في الصيغة تعليق وقلنا يتبين فليس  
بين ان يعلم الزوج بالحال او لا كما لو قال خالعك على ما في يدك وهو يعلم ان لا شيء  
**فثبت الراجح** انه ان كان عالما بالحال او وقع رجعيًا وكذا نقل السراج البلقيني  
عن الخوارزمي وقال انه الحق لكونه يعقبه النودي بما حاصله المختار وقول  
البيهقي بغيره **فصرح** قال ان ابراهيم من صداق كانت طالق في البراءة  
وكانت قد اقرت به لثالث لم يقع الطلاق لعدم حصول الصفة لان الخوار  
به منع من صحة البراءة ولا يغتفر ما في الانوار من صحة الطلاق بائنا بالمثل  
**واعلم** ان التعليق بالبراءة خلق بعوض ان علم الزوجان المبرأ منه  
وحصلت البراءة من مطلقة التصرف في مجلس التواجب قررناه او لا تعليق  
بصفة لم ينظر ان جهل بالزوجان او الزوجة فقط وقع رجعيًا كما تقدم هذا  
حاصل المختار خلافا لما تقتضيه عبارة الانوار **فصرح** احوال المرأة بصداقها  
ثم قال لما الزوج ان ابراهيم فانت طالق فلفظت بالبراءة ثم طالعها المختار بالصداق  
واقام بينة بالحالة فان صدق الزوج البينة ادست لم تطلق والابانة منه  
باعتزافه ويؤخذ منه اما لقيام البينة وان لم يكن معه بينة وانكوت المرأة الحرة  
فان وافقها الزوج على الامتناع فلا اشكال في وقوع الطلاق وانكوت وصدق

الزوج بالحالة وقع الطلاق وانه ما اقرب الى الخيال وفي وجه لا تطلق ولا يلزمه  
هذا خلافا لما نقله الزركشي عن الجمهور لكن بقي ما لوصدقته وكذب الزوج  
فالقول قوله لانه يدعي الصحة **فصرح** لو قال ان ابراهيم من صداق كانت  
طالق فبرأته منه ولا تصح البراءة من بعضه لعلو حق به بان اقرت به  
او احوال عليه لم يقع الطلاق لان الشرط البراءة كونه وببصره عليه ما لو  
اصدقها عشرين مثقالا او مال الحول عليها وهي في ماله ثم علق طالعها على البراءة  
منها براءته لم يقع لتعلق حق الفقرا بمقدار الزكاة منها لان حق الفقرا يتعلق  
تعلق الشركة فالبراءة من مقدار الزكاة غير صحيحة وقد صرح التقي المسلك  
بدقيقة ينبغي التنبية لها في الدعوى بالصداق والديون وهي اذا ادعى او دعت  
بصداق فيجري في الدعوى في مقدار حق الزكاة لكن له ولاية القبض فلا خلاف في  
ان ذلك باق في ذمته الى حين كلف ليطبق وانه يستحق قبضه حين خلع ولا يقول  
انه باق له **واما المسئلة الخامسة** **فصرح** ان تبدد الزوجة  
فتقول ان طلقني فانت بريء من صدقي او فابزأ من صدقي او فقد ابرأتك  
منه فيقول لها انت طالق فيقع الطلاق رجعيًا ولا يبرأ من شيء لان تعليق  
الابرا لا يصح وهذه اجزم الشبان ثم بحثا انه لا يبعد وقوعه بائنا بالمثل  
لانه طلق طامعا في شيء وبذا صرح القاضي حسين في فتاويه لكن في تعليقه  
انه يقع رجعيًا نقله الاسنوي وقال ان المشهور وقوعه رجعيًا وأشار  
ابن المقرئ الى الجواب عن بحث الراجح بان طلع الزوج في البراءة من غير  
لفظ صحيح في التزام لا يوجب عوضا فيقع رجعيًا وعليه مسر في الارشاد



واعتقدوا ان على وبناته تبعوا الميراثي والبلقيني انه ان علم الزوج عدم صحة تعليق الابرار وقع الطلاق  
او طرحة ووقع باينا قار و قد اقر بذلك والى ذلك من الميراثي واعتقد المصنف رحمه الله وخلفه التفصيل  
ان نوت الزوج جعل الابرار عوا عن الطلاق فقالوا ان طرحة عدل كانت والى باء اقتصر على قوله ان طرحة  
فطرط البيوت على ما في النسخة امر ان ينسجها جعل الابرار عوا ونلفظ باله في عا ذلك في الليل

والزوج وظاهر كلام القاضي كوا في شروحه على الفتنة واختيار البيوتونة وقال ان  
الذي يظهر عند التحقيق وجب القطع به جواب القاضي حين من وقوعه باينا قار  
ولا يبرأ الوكيل ابرار بعد في القياس فلا يظهر فرق بين قولها ان طرحة فلان  
وبين قولها كانت بري من صدق في ما كان تعليقاً لا بوافك تعليقاً للتمليك  
وتعليقه بعد وفي **التممة** ما يشهد لهذا القول اعني انما تبين ويؤيد صدقها  
لكن عوا في المذهب في المسئلة لان المصنف فيها ثلاثة مذاهب **الاول**  
الفتوى عند الشيخين انه يقع رجعيًا ولا يبرأ به جزم ابن المقري في ارشاده  
وروجه **والثاني** انه يقع باينا قار مثل قال السبكي هو المذهب الذي  
هو المختار وهذا المذهب قوي في حق الخوارزمي وغيره ومضى عليه في الروضة  
او اخر الخلع **والثالث** تبين بالمسمى المبرأ منه **فروع** لو قال ابرار  
عن صدقي ليك بالطلاق او بشرط الطلاق وعلى ان تطلقني فطلقها في مجلس  
التواجب بانته منه و بري هو عن الصدق ولو قال قبلت فذلك لا يبرأ  
ابرارته في مقابلة الطلاق فقبول البراء التزام للطلاق كذا قل السبكي الخوارزمي  
واقره والخوارزمي مذهبه في المسئلة التي قلنا فيها ان المعتد وقوة رجعيًا  
انما تبين في مثل او قال في هذه انما تبين ويبرأ من الصدق وكان الفرق ان  
الاولى هي تعليق لصل البراءة واما هذه فتجب بزمع شرط لان مرادها  
بذل البراءة مجزئة في مقابلة الطلاق قال **الادري** بعد نقل ذلك ايضا الخوارزمي  
حكمة ما اذا نوي بقبول التعليق على الميراث **واما المسئلة السادسة**  
**وهي ان تقول الزوج** ابرار من صدقي فطلقني فيقول لها انت طالق

واعلم ان الميراثي وبناته  
التحقيق تبع المصنف في قوله  
باله عند وقوعه

او ان صحت براتك فانت طالق فضع الطلاق رجعيًا ويبرأ الزوج بالولم يقل  
طلقتك بري وهو الخيار ان شأ طلق وان شأ لم يطلق صح به الخوارزمي  
والقاضي حين لانها لما قالت ابرار انقطع الكلام تمت البراءة وقولها  
فطلقني بعده لا يقدح في صحة براتها ولا يوجب عليه طلاقا وذا وقال  
ان صحت براتك فانت طالق فيبرأ ويقع الطلاق رجعيًا لانه لم يعلق  
على صفة فاشبهه ما لو عقدت زوجته اجارة او بيعا فقال لها ان طرحة  
فانت طالق **فروع** لو قالت اردت الابرار عوا عن الطلاق وصدقها  
الزوج على ذلك وقع باينا كذا قاله السيد تقيها **فروع** لو قالت طلقي  
وانت بري من صدقي ففضية كلام الرافي انما تبين **فروع** لو قال طلقي  
والاول اقرب الى كلامه فانه بحث فيما وقالت ان طلقي فانت بري  
من صدقي الوقوع باينا قار مثل ما قدمناه عنه في المسئلة الخامسة فانه  
قال يكون كما وقالت طلقي وانت بري من صدقي هذه تقتضي ان هذه  
الصورة لانواع في البيوتونة فيها لكن يبقى الكلام فيما تبين **فروع**  
لو قال طلقك فابري في قياس ما قدمناه في نظير المسئلة انما تطلق رجعيًا  
وتتخير بين الابرار وعدمه وبه صرح في الانوار **فروع** يا في فيه ما قدمناه  
عن تقيها السيد فان توافقا على قصد الطلاق في مقابلة البراءة وابرار  
فلا نزاع في البيوتونة على لجنة السيد وان ادعاه وكنته ولم يبرأ صدق  
ففي وقوع الطلاق ونظرو الظاهر الواقع مطلقا لانه بنة بقوله طلقك  
فابري في ذلك الخافيا اشهد من ابرار انك طلقي **فروع** هل الابرار يملك او اسقط

المندرج



اضطرب كلام الشيخين في المسئلة وقال النووي في باب الوعدة من زيادة الرضة  
والختار انه لا يطلق القول بتزويج واحد من القولين وانما يختلف الراجح الشا  
وظهر احد الطرفين قال السيد وقد يقال ان قرينة المقابلة بين البراءة والطلا  
ظاهرة في ان المعتمد هنا التمسك لوجود ما يند عليه فهو المعتمد هنا وابتدأ  
وقوع الطلاق بانما قد مناه في الخاصة عن الحوزة في الوقالت برأيه  
على ان تطلق تحت السيد فيما قال اشتريت منك هذا الثوب يوازي  
من ديني او ابرأته منه هذا الثوب قاله الولي رجب ابتدأ على اتمام دينك  
فقال قلت تزوجها فرفع قال في اصل الرضة وقالت تطلقني  
على الف فقال تطلقني بانت ولزمها الا لا يصح التزائم وان قلت في  
واضح ذلك لفا فكذا اعطيك لفا فلا ويقع رجعيان الا عطا لا يشتر  
بالالتزام بخلاف الضمان واذا اتفرد كذا فاذ قالت للزوج طلقني على ابرأته  
او اضمن بك برأته من صدقي او ابرأته منه فقال تطلقني فخرج على الما  
الثلاث السابقة فيقع في الاوليين بانها في الثالثة رجعيان لانها فيها  
قال السيد هو القياس قال وهو في الثالثة واضح فيقع رجعيان او اضمن  
الاوليين اعني قولها طلقني على ابرأته او اضمن بك برأته فليس فيها  
لان التزام الوعد سبيل المعاوضة صحح لصداقته لهما بخلاف التزام  
البراءة عوضا لان الصالح للمعاوضة البراءة نفسها لا التزاما لهما  
لا ثبت في الزمة بل لا فيرجع القول فيها الى الوعد كالثالثة فيقع رجعيان  
او يلحق بالخلع بعوض فاسد قتيبين هو المثلث قالوه

واما

**واما المسئلة السابعة** وهي ان يبدأ الزوج  
فيقول ابرأني من صدقي انا اطلق فتقول ابرأته فيقول ابرأته طلق  
او طلاق بصفة برأته ابرأته ان صحت برأته فان طلق فالتباعد الى  
الفهم ان الزوج وعد بها بالطلاق اذا ابرأته وانما تجزى البراءة من غير ان تقا  
بها الطلاق فقد صحت البراءة بحيث لو اختار الزوج ان لا يطلق لم يجز  
على الطلاق فطلق ليعمله الشا بقطعة رجعية ان صحت البراءة وذلك  
ظاهر في عمله ان صحت برأته فانت طالق لانه شرط وضعه وعرفا وما  
قوله طلاق بصفة برأته ابرأته فقد سبب البليغ عن ذلك  
**فاجاب** بما حاصله انه ان اراد به التعليق كان الحكم كذلك  
فحيث صحت البراءة وقع الطلاق رجعيان ولا يكون خلعا ابدا وان لم تصح  
البراءة لم يقع به شيء اصلا وان اراد به تجيز الطلاق في مقابلة برأته  
المذكورة مع قطع نظر من التعليق وقع رجعيان ايضا صحت البراءة  
ام لم تصح لانه حينئذ جزم لم يعلق فليخو قوله طلاق بصفة برأته  
وان اطلق لم يقصد تعليقا ولا تجيزا فالظاهر انه على التعليق وهذا هو  
المعتمد في المسئلة كما استقر عليه كلام الاصا مع كلام بطون ذكره قال في الاكل  
فلو قالت اردت بقولي ابرأته ابرأته في مقابلة الطلاق الذي توقعه  
واردت ربطه به فهذا يكون خلعا قتيبين ان ساعدتها الزوج على انها  
ارادت ذلك انه قصد بما قاله جواب ما فهمه عنهما من مقابلة الا برأته  
وهذا الحل اطلاق الطوري وغيره البينونة في هذه المسئلة

فرفع



قيل في الحكم والفتاوى  
في مجلس التراجيبان  
قالت قبلت او لا

لو قال الزوج اردت بقولي طلاق فبرأ كذا عند اخلع معها لا جوابا انقلها السا  
ابو بكر كانت بمهر الفل ان صحت براتها السابقة لان دتمه جيند برئت فيكون  
خلعا بعد فاسد فيرجع بمهر المثل فيكون كالو خالعهما على ما في دتمه من  
بعد ان برئ منه وان كانت السابقة ما صحت لجهالة فيها وكانت الثانية معلومة  
بانت بما ابرأته منه وبرئ فان لم تجز في مجلس التواجب يقع طلاق اطلاقا  
صح في الروضة بنظيره حيث قال لو قال طلقني على مائة فقال طلق  
ثم قال اردت ابتداء طلاق يقع رجعا في الماك فان اتمته خلعه على  
**فرع في فتاوى ابن الصلاح** لو قال ان وهيتني صداقا طلق  
فقلت ان الله قد وهبك فطلق طلق وبرئ ان كانت ارادت بلفظها  
الذكر والبراة وان لم تردها لم يبرأ فان انضم الوعد ارادتها ارادة الزوج  
ايقاع الطلاق في مقابلة براتها لم يقع وان ارادت بذلك اللفظ ابرأته طلقني  
ففيه الخلاف المذكور في تعليق الا برأ على الطلاق فعلى الاصح يكون خلعا صحيحا  
يعا من الصداق ان كان ديناصححة وان لم ترد البوابة او ارادتها ولكن  
اودت غير ما اراد الزوج من المهر لم يبرأ وينظر في الطلاق فان كان او قعه  
مجانا وقع وان او قعه على ما لم ترد هي لم يقع لانه لم يوقعه الا ذلك يقبل  
**قلت** ولابد من التنبيه على امرين في هذه المسئلة احدهما  
انهما يبين رخصة الله في قولها وهبك الله مريدة البراة وقعه رجعا ما  
والظاهر انه يقع رجعا **بطلان** برئت دتمه ولا يجوز الطلاق وقد  
نصر الشافعي رحمه الله تعالى انه لو قال ان اعطيتني الفاضل طلق

بالطلاق

بالطلاق ولا يلزمه ان يطلقها ثانيا **ما** انه قال ان تعليق الا برأ بالطلاق  
خلع على الاصح وليس كذلك فقد دتمها في الخامسة انها اذا علق البوابة على الطلاق  
فطلق يقع رجعا ولا يبرأ كما جزم الشبان فراجع في الخامسة تجده مبسو  
**نعم** ما قاله قوت عليه جماعة ونقله الشيخان ايضا او اخر الخلع وقراه  
لكن المتمد ما قدمناه من انه رجعي والله اعلم **فرع** قوله طلاقك  
برأتك ليس فيه تعليق من حيث لفظه اما اذا اراد به التعليق فقد دتمها  
عن البلوغ انه يكون تعليقاً وفي كلام العراقي ما يقتضي انه لا يصح للتعليق  
لان المتمد طريقة الاصحاب وهو ان تطابق اللغة والعرف فواضح ولا يقد  
لوضوح اللغوي عند عامة الاصحاب الا الامام والغزالي فقد ما العرف والظاهر  
ان الاصحاب استثنوا مسائل من قولهم ان اللغة مقدمة **منها**  
ما لو قال أنت طالق لولا ابو بكر لطلقتك مريدا بقوله أنت طالق الطلاق يلزمي  
لولا ابو بكر فبنا عرف اهل بغداد ونقله العراقي وقراه **منها** ما قال  
انت طالق لا دخلت الدار مريدا ان دخلت الدار فهذا عند اهل بغداد تعليق  
**منها** طلاقك بمرأتك وبصححة برأتك مريدا التعليق كما قاله البلقيني  
ومن منع ذلك في هذه الصورة يقول هذا تنجز للطلاق فيقع رجعا مطلقا  
وهو قضية كلام الولي العراقي **منها** لو قال مريدك من غير تقديم  
من المراته انت طالق في عليك الوعد مريدا به معنى طلقك كذا خلعا بالوفاء فان  
لم يرد ذلك وقع رجعا صرح به الاصحاب **فرع** لو قال انت طالق  
على ما يراي من صداقك حتى ابرأت او قبلت في مجلس التواجب بانت فيكون  
كقوله انت طالق ان ابرأني من صداقك وهذا اخر ما سئل الله به من جملة  
الحق جعله الله خالصا لوجهه الكريم ونفع به وصلى الله على سيدنا محمد واله  
وصحبه وسلم تسليم **ما**  
بم كثير

وكان الفاعل من كل يقع على يد المولى  
ابو بكر كانت بمهر الفل ان صحت براتها السابقة لان دتمه جيند برئت فيكون  
خلعا بعد فاسد فيرجع بمهر المثل فيكون كالو خالعهما على ما في دتمه من  
بعد ان برئ منه وان كانت السابقة ما صحت لجهالة فيها وكانت الثانية معلومة  
بانت بما ابرأته منه وبرئ فان لم تجز في مجلس التواجب يقع طلاق اطلاقا  
صح في الروضة بنظيره حيث قال لو قال طلقني على مائة فقال طلق  
ثم قال اردت ابتداء طلاق يقع رجعا في الماك فان اتمته خلعه على  
**فرع في فتاوى ابن الصلاح** لو قال ان وهيتني صداقا طلق  
فقلت ان الله قد وهبك فطلق طلق وبرئ ان كانت ارادت بلفظها  
الذكر والبراة وان لم تردها لم يبرأ فان انضم الوعد ارادتها ارادة الزوج  
ايقاع الطلاق في مقابلة براتها لم يقع وان ارادت بذلك اللفظ ابرأته طلقني  
ففيه الخلاف المذكور في تعليق الا برأ على الطلاق فعلى الاصح يكون خلعا صحيحا  
يعا من الصداق ان كان ديناصححة وان لم ترد البوابة او ارادتها ولكن  
اودت غير ما اراد الزوج من المهر لم يبرأ وينظر في الطلاق فان كان او قعه  
مجانا وقع وان او قعه على ما لم ترد هي لم يقع لانه لم يوقعه الا ذلك يقبل  
**قلت** ولابد من التنبيه على امرين في هذه المسئلة احدهما  
انهما يبين رخصة الله في قولها وهبك الله مريدة البراة وقعه رجعا ما  
والظاهر انه يقع رجعا **بطلان** برئت دتمه ولا يجوز الطلاق وقد  
نصر الشافعي رحمه الله تعالى انه لو قال ان اعطيتني الفاضل طلق



كتاب  
العلماء

11

المكتبة العامة

صاحبها محمد بن أحمد بن محمد بن الوليد

الوهابية